

الأخ أمزازي: 747 ألف تلميذ استفادوا من برنامج «تيسير» و84 في المائة يدرسون في التعليم العمومي



أن الحكومة خصصت ميزانية 500 مليون درهم من أجل تمويل برنامج «تيسير» لكن هذا الرقم لا يكفي لتغطية الكلفة الإجمالية للمشاريع التي تنجز في إطار هذا البرنامج. وبعد أن أبرز الأخ أمزازي أن البرنامج مكن من تقليص الهدر المدرسي بـ 60 في المائة وإعادة تدريس التلاميذ بنسبة 40 في المائة، لكن الحكومة مطالبة في نفس الوقت بتحسين آلية الاستهداف عبر إرساء آلية السجل الاجتماعي الذي سيرى النور في السنة المقبلة، أضاف قائلا: «84 في المائة من التلاميذ المغاربة يدرسون في مؤسسات التعليم العمومي».

الرباط/ صليحة بجراف

قال الأخ سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الإثنين بالرباط، «إن 747 ألف تلميذ استفادوا من برنامج «تيسير»، ينحدرون من 164 ألف أسرة بـ 132 جماعة قروية. وأضاف الأخ أمزازي، في معرض جوابه على سؤال شفوي ألقى بمجلس النواب، أن معايير الاستفادة من البرنامج حددت في نسب الفقر، حيث تستفيد منه الأسر التي تعادل نسب فقرها أو تفوق 30 في المائة، موضحاً

في سؤاليين باسم الفريق الحركي بمجلس النواب

الأخت بل قساوي تتساءل حول الطبقة المتوسطة والإجراءات الحكومية الكفيلة بدعمها



تساءلت الأخت حكيمة بل قساوي في سؤال شفوي ألقى باسم الفريق الحركي، موجه إلى وزير الشؤون العامة والحكومة، تمحور حول الطبقة المتوسطة والإجراءات الحكومية الكفيلة بدعمها، عن الإجراءات التي ستأخذها الحكومة لدعم الطبقة المتوسطة باعتبارها الطبقة التي تضمن التوازن داخل المجتمع؟

وقالت عضو الفريق الحركي

بمجلس النواب: «كل المؤشرات تفيد بأن حجم الطبقة المتوسطة تراجع في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب منها ما يتعلق بتراجع دخلها، وعدم تناسب هذا الأخير مع غلاء المعيشة، وعدم مساهمة مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإمكانياتها ودخلها ومستواها المعيشي، علاوة على أن السياسة ذات البعد الاجتماعي التي انخرطت فيها الحكومة تركز على الفئات الفقيرة والهشة، في حين أن الطبقة الوسطى تنتظر بدورها إجراءات تصب في نفس البعد الاجتماعي، وخاصة على مستوى السكن والصحة والتعليم وغيرها».

الأخ السباعي يسأله وزير الصحة حول إحداث مركز انكولوجي لعلاج داء السرطان بمدينة أسفي

الرباط/ صليحة ب

تساءل الأخ عادل السباعي عضو الفريق الحركي بمجلس النواب حول إحداث مركز انكولوجي لعلاج داء السرطان بمدينة أسفي، قائلا في سؤال موجه إلى وزير الصحة أناس الدكالي: «تعرف مدينة أسفي تسجيل أكبر نسبة في عدد المصابين بداء السرطان، خاصة وأن هذه النسبة تسجل في فئة المعوزين، مضافاً أن غالبية سكان المنطقة يضطرون إلى تجشم عناء التنقل خارج المدينة، وغلاء تكلفة العلاج، الأمر الذي يشكل لهم عائقاً مادياً خاصة وأن غالبيتهم من ذوي الدخل المحدود أو بدون دخل، بالإضافة إلى الحالة النفسية التي يكون عليها المريض الذي يحتاج إلى المؤازرة والدعم النفسي».

وتساءل الأخ السباعي عن الإجراءات والتدابير التي ستأخذها الحكومة لبرمجة بناء مركز انكولوجي لعلاج داء السرطان، للحد من معاناة هؤلاء المرضى على غرار العديد من المدن المغربية التي استفادت من بناء تلك المراكز؟



في جواب لوزير الصحة

تسجيل 40 ألف حالة سرطان سنويا بالمغرب

التثدي وعنق الرحم التي يتم الكشف عنها بشكل مبكر عن طريق مسح عام يتم على المستوى الوطني. وأشار الدكالي، إلى أن هذا البرنامج مكن من تقليص عدد الوفيات بسبب مرض السرطان بشكل كبير، وخاصة عدد حالات سرطان الثدي وعنق الرحم، وذلك بفضل الكشف المبكر. تحدث أيضا عن استفادة مليون و800 ألف امرأة من الكشف المبكر عن سرطان الثدي خلال سنة 2017، واستفادت 16 ألف و700 امرأة من التصوير بالأشعة وتم خلالها تشخيص 1000 حالة إصابة بالسرطان يتابعن علاجهن حاليا».

كشفت أنس الدكالي وزيرة الصحة الاثنين بالرباط، عن معطيات صادمة، حول واقع تفشي السرطان بين المغاربة. قائلا: «للأسف، يتم تسجيل 40 ألف حالة إصابة سنويا بمرض السرطان، والحالات في تزايد مستمر». وأضاف الدكالي في معرض رده على سؤال شفوي حول

أوجار: البرنامج المعلوماتي للسجل الوطني وسيلة لضبط مدة الاعتقال الاحتياطي

قال محمد أوجار، وزير العدل، الإثنين، إن البرنامج المعلوماتي لتطبيق السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي تشكل وسيلة لضبط مدة الاعتقال الاحتياطي لتفادي بعض حالات الاعتقال التعسفي. وأبرز أوجار، في معرض رده على سؤال شفوي حول موضوع «تطبيق السجل الوطني للاعتقال الاحتياطي»، أن ميزة هذه التطبيقية أنها تعطي إشعارات بصرية ملونة في كل صفحات التطبيق يكون مدة الاعتقال القانونية قد شارفت على الانتهاء، وهو ما يسمح للقاضي بالتدخل الفوري لاتخاذ الإجراء المناسب، مضيفاً أن هذه التطبيقية تمكن من توفير إحصائيات دقيقة وأنية لعدد المعتقلين وتصنيفهم حسب الجنس والجنسية والعمر وأنواع الجرائم المرتكبة من طرفهم. وبخصوص طريقة عمل التطبيقية، يقول الوزير، فإنه بعد تضمين المعلومات الخاصة بهوية المعتقل ومدة الحراسة النظرية التي قضائها والتهمة المنسوبة إليه ورقم الملف المتابع على ذمته ورقمه اعتقاله، يعطي هذا البرنامج المعلوماتي إشارات ضوئية بالألوان إلى النيابة العامة وقضاة التحقيق وكتابة الضبط. وأشار الوزير إلى أنه حينما يكون المعتقل في وضعية اعتقال قانونية وسليمة تظهر إلى جانب اسمه إشارة ضوئية باللون الأخضر، وحينما تصل مدة الاعتقال الاحتياطي إلى الأيام الخمسة الأخيرة لنهايتها يشرع البرنامج المعلوماتي في إرسال إشارات ضوئية باللون الأصفر، وبالتالي يتحتم على القاضي التدخل لاتخاذ الإجراء المناسب إما بتمديد الاعتقال أو منح الإفراج. وأضاف أنه تم تنزيل البرنامج بـ 7 محاكم استئناف و22 محكمة ابتدائية، مشيراً إلى أنه بالنسبة لباقي المحاكم سيتم تنزيل البرنامج في إطار النسخة الثانية لتدبير القضايا الجنحية المركز ساج 1 الذي يعتبر أكثر فعالية في تدبير الاعتقال الاحتياطي لما يوفره من وظائف جديدة.

الصمدي: الوزارة قامت بمراجعة الخريطة الجامعية

قال خالد الصمدي كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي خالد الصمدي، الإثنين، إن الوزارة قامت بمراجعة الخريطة الجامعية في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص، وذلك بهدف إحداث توازن في العرض الجامعي بين الجهات. وأبرز الصمدي، في معرض رده على سؤال شفوي حول موضوع «التوزيع الجهوي العادل للعرض الجامعي» أن الوزارة أصدرت، في هذا الإطار، مرسوم جديد رقم 2.18.236 المتعلق بإعادة تسكين المؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية، وفق التقسيم الجهوي الحالي للمملكة، مشيراً إلى أن الأمر يهم أساساً إعادة تسكين مؤسسات جامعية من جامعة إلى أخرى وذكر كاتب الدولة أن التعليم العالي الجامعي المغربي يضم حالياً 12 جامعة مكونة من 129 مؤسسة جامعية للتكوين والبحث موزعة على 34 عمالة أو إقليم تهم جميع جهات المملكة، وجامعة عمومية بتدبير خاص، و71 مؤسسة لتكوين الأطر. وأضاف أن التعليم العالي يضم أيضاً 05 جامعات خاصة تضم 22 مؤسسة و146 مؤسسة خاصة مرخص لها ومفتوحة، و05 جامعات في إطار الشراكة، تضم 28 مؤسسة و03 مؤسسات محدثة في إطار الشراكة. كما استعرض الصمدي، في معرض رده على سؤال شفوي آخر حول موضوع «مواكبة خريجي مختلف الجامعات للاندماج في سوق الشغل»، عن عدد من الإجراءات الرامية لملاءمة التكوين مع سوق الشغل تابع أن ملف ملاءمة التكوين بسوق الشغل يتضمن ثلاث جوانب تتعلق بالتكوين والتشغيل والمواكبة، مؤكداً بأن إحداث مسالك جامعية يتم اليوم بتساور مع الفاعلين في المجال الاقتصادي.